

لأنه الرجل الذي عليه سلم من سبق العالم بسبق اليه مسلم فهو له فان أخذ قد رجحته و اراد  
 الاقامة فيه بحيث يمنع غيره منه لانه بسبق على الناس مما لا تقع فيه فاشبه ما لو وقف في  
 مشرعه الما لغير حاجه وان اطال المقام والاخذ احتل ان يمنع لانه يصير كالمملكه داخل  
 ان لا يمنع منه الاطلاق والحدوث وان استحق ليه اثنان وصان المكان عنهما افرغ بينهما لانه لا  
 مزيه لاحدهما على صاحبه وتحتل ان يقيم بينهما لانه يمكن قسمته وقد تساوى بايه فيقسم  
 كما لو نذاعيا عينا في ايديهما وايضه لاحدهما بما وتحتل ان يقدم الامام من يري منها الا انه  
 تكلموا وذكر القاضي وجهه اربابا وهو ان الامام يجب من ياحد لهما ويقسم بينهما وهذا التفصيل  
 مذهبنا في فصله وما نصب المانع من احوال لم يترك بالاجابا كالاحمد في رواية الحسن  
 ابن موسى وانصب عن خبره المقتدر رجل لم يبق بينه وبينه صرر وهو كما يرجع يعني ان يرجع  
 الى ذلك المعان كما اذا وجده نيبا رجع الى الجانب الاخر كما ضرباه له وليس كذا في نصيب  
 الخلا وكطب فحرت محرمي المعادن الظاهره وقد قال الواصل رحمه الله في الاثر قال  
 احد في روايه حرب يروي عن حمور رضي الله عنه انه اراح الحزبان يعني اراح ما ثبت في الخبر  
 من الثبات وقال اذا نصب الفزان عن شي ثم ثبت فيه ثبات خارج لم يمنع الناس منه فليس  
 ذلك كما ان عليا علي ملك اسلم عاد ففرضه عليه اهذ ولا يزول ملكه فقلبه لما  
 عليه وان كان ما نصب عنه الما لا يفتتح به احد فعنه رجل عاره انزوا الما مثل ان جعله  
 من رعه فهو لوقبه من غيره لانه شيخ لما ليس مسلم فيه حق فاشبه الخبز الموان فصل  
 وما كان من الشوارع والطرفات والحداب بنى العوان فليس لاجدياوه سوا حان واسما  
 اوضيفا وسوا صيق على الناس بذلك اوم يقين لان ذلك يشترك فيه المسلمون ويتعلق به  
 مصالحهم فاشبه مساجدهم ونحو الارشاق بالفقود في الواجب من ذلك للبيع والشرك  
 على وجه لا يفتتح على احد ولا يبر ما يماره لانها فاهل الامصار في جمع الاعصار على امرار  
 ان سئل ذلك من غير انكار وانته ارفاق بمباح من غير اضرار فلم يمنع منه كالخيار  
 كالاحد في السابق كما كين السوق عدوه فموله الى البليل وكان هذا في سوق الموضه  
 بما صفي وقد قال الواصل رحمه الله ولم يمتناح من من وانه ان تغلب على نفسه فالأخر فيه

من ياره وتأبونه وحسا وهو ليه الحاحه تدعوا اليه من غير صاع فيه وليس له البناء  
 حركه ولا غير فالارضين على الناس وتعتبر به الماره بالليل والنهار في الليل والنهار وسبقا  
 على الدوام فزما ادعاطك بسيدك والسابق احق به مادام فيه فان قام وتول شاعه  
 فيه لم يخر لغيره لانه لم يبدل ولا يعلمه وان نقلت له كان لغيره ان يقعد فيه ليزيد منه قد  
 زالت وان تعد والطال من ذلك لانه يصير كالمملكه وتخص بنفع يساويه فيه غيره في  
 استحقاقه وتحتل ان لا يزال الا من سبق اليه من سبق اليه مسلم وان استحق اثنان الما اذ ان  
 يقع بينهما واحتل ان يقدم الامام من يري بينهما وان كان الجانبين يقين على الماره لم يترك  
 والاحل للامام تمكن بعض ولا غيره قال احمد ما عان سئل ان اشترى من يريه من يريه  
 يبعون على الطريق كمال القاضي هذا محمول على ان الطريق يقين او يكون يورث الماره لما  
 عدم ذكره وقال لا يجزي الخن في المزوب اذا كانت في طريق الناس وهي السفن التي يجز  
 فيها من الما كاري الما كره ذلك لتغيرها فطرفا استفت الماره في الما كالحده وما عرفته  
 قاري للرجل ان سوا المشتري يبيع بها فصله القطاع وهي صان احدها اطلع  
 ارفاق وذلك اقطاع منعا للاسواق والطرف الواسعه ورحا للمساجد التي  
 ذكرنا ان للسابق اليها الخيوس فيها ملامام اقطاعها لمن جلس فيها ليزله في ذلك الحان  
 من حيث انه لا يجوز للخيلوس الا في الماره فحان الامام ان تجلس فيها من لا يري لغيره  
 ولا ملكها المعلق بذلك بل يكون احق بالخيلوس فيها من غيره فمقر له السابق اليها من غير  
 اقطاع سوا الا في شي واحد وهو السابق السابق انما اقل شاعه عنها فله في الخيوس في  
 لمن استحقاقه اليها ومقامه فيها كذا الشغل عنها الما استحقاقه لزوال الحق الذي  
 استحق به وهذا استحقاق اقطاع الامام فلا يزول حقه بتقل شاعه ولا لعن الخيوس  
 فيه وحكمه في التظليل اليه مالم يسبقه وضعه من النبا وسعه اذا طار ما به  
 حكم السابق على السابق التي في اقطاعه من الارض لمن يبعها فيقول ذلكها  
 روي وابيل بن حجر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقلعه ارضا فادخله عوبه ان اعطاه اياه او  
 اعطاه اياه حديث صحيح واقطع بل بالبركوت المرفي وبييض برجال المازني واقطع الزبيد شخص

لها بسبقه